

مضمون الافكار التي سوف يحملها الى واشنطن. وركز شامير حديثه على مبادئ كامب ديفيد وعلى الجهد المطلوب لايجاد تمثيل فلسطيني غير محسوب على م.ت.ف. من اجل البدء بمحادثات بشأن التسوية المرحلية. وقال شامير انه سوف يستجيب للمطلب الاميركي بتخفيف القيود المفروضة على المناطق المحتلة، شرط ان يترافق ذلك بايقاف العنف من جانب الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٨٩/٤/٣). وذكرت مصادر اخرى ان ما طرحه شامير، خلال لقائه بأعضاء الطاقم السياسي، لم يكن خطة مبلورة، بل كيفية رده ومواجهته للمواقف التي قد يطرحها زعماء الادارة، والاسئلة التي قد يطرحونها خلال المحادثات (دافار، ١٩٨٩/٤/٣). وأثار رفض شامير البحث، في جلسة الحكومة، في الافكار التي ينوي طرحها على الادارة الاميركية حفيفة عدد من وزراء الليكود، وتوجيه انتقادات بهذا الشأن (المصدر نفسه). من ناحية أخرى، رفض بيرس الخوض في تفاصيل الحديث الذي دار بينه وبين شامير بحضور الوزيرين، رابين وارنس، وذلك بدعوى ان المشاركين في الحديث تعهدوا الحفاظ على سرية ما دار فيه. وبمناسبة سفر شامير الى واشنطن، تمت كتلة المعراخ في الكنيست النجاح لرئيس الحكومة في زيارته الهامة للولايات المتحدة. ودعت كتلة المعراخ رئيس الحكومة الى ان يمثل، في محادثاته، الخطوط الاساسية للحكومة كلها، وكذلك توثق الشعب الاسرائيلي للسلام (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٤/٤).

أما كتلة الليكود، فأصدرت بياناً، في تلك المناسبة، دعت فيه المعراخ وكتل المعارضة الاخرى الى الامتناع عن اسماع اصوات «صامة للأذان، وتلحق الضرر بقدرة اسرائيل على الصمود. فالخلافات - اذا وجدت - فسوف يتم استيضاحها بعد عودة رئيس الحكومة من الزيارة» (المصدر نفسه). وقبل اطلاق شامير زعماء المعراخ على بنود خطته، أدلى زعيم حزب العمل بتصريح شكك فيه في امكان السير على طريق السلام، وفقاً للمواقف الكلاسيكية لليكود: «لدي شكوك في ما اذا كان بمقدور الحكومة، لاحقاً، مواجهة القضية المركزية المتمثلة بعملية السلام. يوجد بيننا خلافات في الرأي، ولا معنى لأن اخفي ذلك. ومن جانبي أشك في امكان السير على طريق السلام، وفقاً للمواقف الكلاسيكية لليكود. لقد سألوني عما اقترح على شامير ان يحمله معه الى واشنطن، وأجبت بأنني اقترح عليه ان يحمل معه برنامج المعراخ» (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٤/٢). من جهته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ان حكومة الوحدة الوطنية لا تستطيع تبني صيغة «أراض مقابل السلام». وأضاف انه تلقى تلميحات من شخصيات فلسطينية، وأيضاً من دولة عربية اخرى، بأنهم سوف يكونون على استعداد للدخول في مفاوضات سياسية مع اسرائيل، اذا تمّ التوصل الى اتفاق مسبق بشأن مبدأ «أراض مقابل السلام». وانطلاقاً من ذلك، ومن عدم تمكن الحكومة من تبني الصيغة آنفة الذكر، قال رابين: «وفي مرحلة معينة سوف تكون هناك ضرورة لاجراء انتخابات جديدة لكي يحسم الشعب في الخلاف. ولكن الى حين ذلك، ومن اجل تحريك دواليب المفاوضات، يتوجب على حكومة الوحدة الوطنية ان تستمر، ولا يجوز حلّ الشراكة بين حزب العمل والليكود (هآرتس، ١٩٨٩/٤/٣). وبروح أقوال رابين، وعلى الرغم من شكوكه، تمتى بيرس النجاح لرئيس الحكومة في مهمته. وأعلن انه لن يخطو أية خطوة يمكن ان تعرقل تلك المهمة. وأضاف: «اذا قبلت افكار شامير التي لا تتلاءم - كما هو معروف - مع برنامج المعراخ، فسوف أكون سعيداً جداً. فالسلام أهمّ من الحزبين الكبيرين سوياً، ومن كل منهما على حدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٤/٤).

وعكّر اجواء الوئام هذه تصريحات بعض وزراء حزب العمل في الكنيست. فالوزير موشي شاحل أعرب عن اعتقاده بأنه لن يكون بإمكان حزب العمل مواصلة مشاركته في الحكومة، اذا لم يتوصل شامير الى تفاهم مع الولايات المتحدة (المصدر نفسه). واتهم عضو الكنيست ميخائيل بار - زوهر وزراء الليكود بأنهم يتصرفون كالنعامة، متجاهلين الایماءات والاشارات الواضحة الصادرة عن البيت الابيض، والخارجية الاميركية، ومجلس الشيوخ، ووسائل الاعلام الاميركية، التي تتحدث عن ضرورة التوصل الى حل اقليمي وسط. وأضاف: «ان رفض وزراء الليكود وتعتنثهم سوف يلحق بنا جميعاً كارثة، وسوف يقود الى حل مفروض» (دافار، ١٩٨٩/٤/٢). أما عضو الكنيست عن حركة «راتس»، يوسي ساريد، فقال ان ما يحمله شامير معه «ليست افكاراً... وليس جديداً». من جهته، تمتى رئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دنيستس، على رئيس الحكومة ان يتوجه الى واشنطن، حاملاً مشروع سلام مشتركاً، يحظى بتأييد الحزبين الكبيرين. وقال دنيستس ان ما يقترحه يحتمه الواجب، «لأننا